*العلاقة بين المصدر والفعل في الإعمال والإلغاء*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ahmed.mahdey@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في العلاقة بين المصدر والفعل في الإعمال والإلغاء.

*الكلمات المفتاحية: المبتدأ، الفعل، الإلغاء*

# ***المقدمة***

معرفة أسس العلاقة بين المصدر والفعل في الإعمال والإلغاء، لا بد أن يبدأ بالفعل، ولا بد أن يُعمل الفعل، ومن كان معملًا للفعل كان معملًا للمصدر، كأنا كما قلنا على بيان وعلى هدى من أن عمل المصدر إنَّما يكون بالحمل على عمل الفعل، فإن ابتدأت فقلت: انتقل سيبويه من الأمثلة التي تمثل الاستقراء الصحيح لكلام العرب، فقال: فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان، وأسكت لحظة، ثم أقول لك: ما الذي تتوقعه من قول سيبويه.

1. *المقالة*

إلغاء المصدر بالحمل على إلغاء الفعل، والضعف فيه كضعف الفعل:

يقول سيبويه: واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يلغى الفعل.

هذا التركيب من الناحية البلاغية يشتمل على: الكاف وهي للتشبيه، فإذا أردنا أن نعرف أركان التشبيه قلنا: ما المشبه؟ المشبه هو المصدر في الإلغاء، وما المشبه به؟ المشبه به هو الفعل في الإلغاء؟

ومعنى ذلك: أنها تشبه الصورة التمثيلية أو التشبيه التمثيلي الذي يؤخذ وجه الشبه من متعدد لا من مفرد -كما هو مقرر في البلاغة- فمعنى ذلك: أن المشبه به، وهو الفعل حال الإلغاء أوضح من المصدر الذي هو المشبه مع الإلغاء كذلك، ومعنى ذلك: أن الأصل الأصيل هو المشبه به، وأن المشبه أقل درجة، تعلم ذلك من خلال ما درست في البلاغة؛ حيث قلت: محمد كالأسد، أنت تقصد تشبيه محمد بالأسد في الشجاعة، فهل الشجاعة تكون في محمد أكثر أم تكون في الأسد أكثر؟ لا شك أنها تكون في الأسد أكثر.

صلة ذلك بما قاله سيبويه قوية، وتتمثل في أن المصدر يشبه بالفعل، والمصدر وإن كان أصلًا عند أهل البصرة- إلا أنه أصل يشتق منه الفعل ويتصرف منه الفعل، لكن قد يأتي الفرع مختصًّا بما لا يختص به الأصل، فمعنى ذلك: أن الفعل يعمل بالأصالة وأن المصدر يعمل بالحمل على الفعل، وكما هو مقرر في الصرف أن إعلال المصدر إنَّما هو بالحمل على إعلال الفعل، ولأن الفعل إنَّما أعل بغرض التخفيف، فأنت عندما قلت: "قال" وأصلها: "قول" و"قلت" تحركت الواو، وفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، إنَّما ذلك للخفة، أي: أن "قال" أخف من "قَوَل"، وإنما احتاج الفعل إلى التخفيف لما ذكره العلماء من أنه مكون من حدث، ومكون من زمان، لكن المصدر لا يدل على زمان، وإنما يدل على الحدث مجردًا من الزمان.

إذن، المصدر في الإعلال: إنَّما يكون بالحمل على الفعل؛ لأنَّ الفعل بالإعلال أولى، وما كان الفعل بالإعلال أولى، إلا لأنه ثقيل يحتاج إلى ما يخففه، كذلك هنا في باب العمل أو في باب الإعمال: المصدر يعمل بالحمل على الفعل، وأنت تعلم: أن الفعل قد يلغى، وأن عنوان الباب هذا "باب الأفعال التي تستعمل وتلغى"، تستطيع أن تقول: إنَّه قد انبثق منه عنوان جديد هو المصدر الذي يلغى أو المصدر الذي يستعمل ويلغى.

وسيبويه يقول: واعلم أنَّ المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، وبعد أن ذكر هذه الحقيقة كان عليه أن يبينها بمثال، فقال في المثال: وذلك قولك: أي وذلك مثل قولك: رفع المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أو وذلك قولك على حقيقته بلا حذف ولا بأس: متى زيد ظنك ذاهب، الأصل: أن الجملة: زيد ذاهب، جاءت متى فدخلت على المبتدأ، وتوسط الظن، وهو مصدر ظن، والتركيب كما سمعتم: "متى زيد ظنك ذاهب".

2. دخول الاستفهام على المصدر كدخوله على الفعل:

علمنا أن من عادة الإمام -رحمه الله: أنه ينوع في ذكر الأمثلة، فقال: متى زيد ظنك ذاهب، وبعد ذلك قال: وزيد الظن أخوك.

المثال الأول: دخل الاستفهام، وكأنه من أول الأمر ينبهنا إلى أن الاستفهام وجوده كلا وجوده، وقد ذكر ذلك مع القول المحمول على الظن في غير لغة بني سليم، والآن يذكره مرة ويجرد الأسلوب منه مرة أخرى، وذلك حيث قال: وزيد ظني أخوك، جاءت العبارة خالية من متى ومن هل ومن الهمزة، أي: من الاستفهام جميعًا، ومعنى ذلك أن الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، توسط بينهما المصدر، فكان التعبير: زيد ظني أخوك، الأصل: زيد أخوك، زيد مبتدأ، وأخوك خبر مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وتوسط الظن بين المبتدأ والخبر على الإلغاء، وكما تقول: زيد أظن أخوك، تقول زيد ظني أخوك، ألغيت الفعل بلا غضاضة، وألغيت المصدر بالحمل عليه بلا غضاضة، فقال سيبويه: وزيد ذاهب ظني، معنى ذلك -أي للتنويع في العبارة: أن التنويع ليس مجرد تنويع في الأسلوب، وإنما هو كأنه استقراء لما يمكن أن يكون صحيحًا من الأساليب مع الإلغاء، والاستقراء الذي يمكن أن يكون صحيحًا يمضي على هذا النحو؛ أن يتقدم المبتدأ اسم استفهام، وذلك يتمثل في مثال سيبويه: متى زيد ظنك ذاهب، كذلك يتمثل الاستقراء في توسط المصدر بين المبتدأ والخبر.

فإن سألتني وقلت: ما سر تعبيرك بالمبتدأ والخبر؟

أجبت: بأنَّ السر في ذلك بيان أن المصدر لم يعمل شيئًا، وإلا لقلت: توسط بين المفعولين لكنه لم ينصب مفعولين، وإنما جاء على الإلغاء والإهمال، وجاء متوسطًا، وكذلك الاستقراء الصحيح: أن المصدر قد يتأخر عن المبتدأ والخبر، وذلك لما ذكره سيبويه في قوله: بأن المتكلم ينشئ كلامه على اليقين، ثم يجيء إليه الشك؛ لأنه قال هكذا: زيد ذاهب على اليقين، ثم طرأ الشك عليه، فقال: ظني، أي: ظني أن زيدًا ذاهب هذا ظني، كما قال قبل ذلك، فإن بدأ كلامه بشك فلا بد من الإعمال؛ لأنَّ الأفعال موضوعة للشك.

فالذي يبدأ كلامه على الشك لا بد أن يبدأ بالفعل، ولا بد أن يُعمل الفعل، ومن كان معملًا للفعل كان معملًا للمصدر، كأنا كما قلنا على بيان وعلى هدى من أن عمل المصدر إنَّما يكون بالحمل على عمل الفعل، فإن ابتدأت فقلت: انتقل سيبويه من الأمثلة التي تمثل الاستقراء الصحيح لكلام العرب، فقال: فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان، وأسكت لحظة، ثم أقول لك: ما الذي تتوقعه من قول سيبويه، ولقد ذكرتك آنفًا بأنه قال: إذا بدأ المتكلم كلامه على الشك حدث أمران:

الأمر الأول: أن يبدأ بالفعل، لا أن يوسطه، ولا أن يؤخره.

الأمر الثاني: أن يأتي به عاملًا، يعني: أن يقول: إن ظننت أو زعمت أو خلت زيدًا منطلقًا، هذا هو الأصل الأصيل.

إذا قلنا: إنَّ المصدر يعمل بالحمل على الفعل، وقال سيبويه صراحة: واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، فما معنى هذا؟

معناه: أن المصدر إذا بدأ المتكلم به وألغى، إذن تتوقع أن يقول سيبويه: كان قبيحًا، ثم قال: لا يجوز ألبتة.

ولا يتركك سيبويه تخمن علة، وإنَّما يذكر العلة فيقول: كما ضعف: أظن زيدًا ذاهب.

معنى هذا: أن الأصل في الحكم بالضعف الفعل، فالفعل إذا تقدم "أظن" ولم يعمل "زيد ذاهب"- كان ذلك قبيحًا لا يجوز في الكلام.

إذا قلنا ذلك فقد تبين لنا السبب في الحكم على قولنا: ظني زيد ذاهب عند سيبويه، وأنه لا يجوز ألبتة.

أي فرق بين الأسلوبين؟

الفرق بين الأسلوبين أننا حين قلنا: "ظني زيد ذاهب" بدأنا بالمصدر، أما في الأسلوب الثاني فقولنا: أظن زيد ذاهب، بدأنا بالفعل، بدأنا بالمصدر وألغيناه، فكان ذلك قبيحًا، وما كان قبيحًا إلا لأنَّ قولنا: "أظن زيد ذاهب" قبيح كذلك، فيحمل قبح المصدر المقدم مع الإهمال على قبح الفعل المقدم مع الإهمال، إلا أن سيبويه قال: وهو في "متى" و"أين" أحسن.

يعني: إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب، ومتى تظن عمرو منطلق- لا يعد من قبيل القبيح، فما العلة في ذلك؟ هلا قرأنا سيبويه؟

تعالوا بنا إليه، يقول: ولا يجوز ألبتة كما ضعف: أظن زيد ذاهب، وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب؟ ومتى تظن عمرو منطلق؟ العلة في الحسن يذكرها سيبويه صراحة؛ حيث يقول: لأن قبله كلامًا.

ولعلك تتساءل: ألم يقل سيبويه: ودخول الاستفهام كلا دخول، أو بنص عبارته: فـ"أين" و"هل" كأنك لم تذكرهما، معناه أيضا: ذكرهما كلا ذكر، ووجودهما كلا وجود، ومعنى ذلك: أنه لا عبرة بالذكر.

فكيف يأتي هنا ويقول: وهو في "متى" و"أين" أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب؟ ومتى تظن عمرو منطلق؟

لأن قبله كلامًا؛ ألم منذ قليل: إن "أين" و"هل" كأنك لم تذكرهما فأي شيء قد تغير الآن إذا كان وجود الاستفهام كلا وجود إذا دخل على الفعل، وبالتالي: إذا دخل على المصدر، فلماذا لم تحكم على الأسلوبين الذين تصدرا باستفهام بأنهما قبيحان، كما حكمت قبل ذلك حين قلت فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان قبيحًا لا يجوز ألبتة؟

الجواب: أن سيبويه ينظر إلى الاستفهام الداخل والفعل في صدر الكلام يعمل، فأنت مثلًا تقول: أظن عبد الله قائمًا، فإذا أدخلت على ذلك "هل" فقلت: هل أظن عبد الله قائمًا؟ لم يتأثر الفعل "أظن" بدخول "هل" عليه، فوجود "هل" كلا وجود، إذن: أنت أدخلت حرف استفهام أو اسم استفهام على فعل عامل، فلم يؤثر في عمله شيئًا، بل إنه بقي عاملًا كوجوده كلا وجود حتى تفهم أنت: أنه لا يؤثر.

أما من حيث كونه موجودًا فهذا لا تنكره عين مبصر، وبالتالي: وجوده أثّر لكنه لم يؤثر في عمل، إنَّما وجوده حسّن الإهمال؛ لأنَّ الإهمال يكون قبيحًا مع الابتداء الذي تستطيع أن تقول عنه إنه ابتداء محض، كما مثّل سيبويه وكما قال: فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب، هذا ابتداء محض.

ما معنى الابتداء المحض؟

معناه: الابتداء الحقيقي، الابتداء الذي هو بالفعل ابتداء، وليس الابتداء الاعتباري أو الابتداء المعتبر أو الابتداء الحكمي، أنت إذا أدخلت "أين" فقلت أو "متى" فقلت: أين تقول زيدًا منطلقًا، متى تقول: زيدًا منطلقًا؟ متى تظن زيدًا منطلقًا؟ كأنك قلت: تظن أو أنت تظن زيدًا منطلقًا، كأنك قلت: أظن زيدًا منطلقًا، بدأت بـ"أظن" وفاعله المستتر تقديره "أنا"، فإذا قلت "أنا" لم أقل: "أظن"، وإنما قلت: متى أظن زيدًا منطلقًا؟ متى أظن الامتحان سهلًا؟ هذا يوصف بأنه ابتداء، ولكنه ابتداء حكمي، يعني: في حكم الابتداء المحض، لكنه ليس ابتداء محضًا، لو كان ابتداء محضًا ما كانت هناك مشكلة.

إذن الوجود يعتبر، وله أثر لكن لا يكون له أثر في أن يجعل العامل غير عامل، إنَّما هو يجعل العامل عاملًا كما كان قبل وجوده، إلا أنه حال الإلغاء ينقل القبيح إلى حسن، لماذا؟ لأن الإلغاء مع التوسط جميل، ومع التأخير أجمل.

إذن: حين نقول: متى تظن عمرو منطلق؟ قال سيبويه: لأن قبله كلامًا، وإنما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف غير شك زيد ذاهب، وحقًّا عمرو منطلق.

إذن: سيبويه يبين لنا أن قولنا: متى تظن عمرًا منطلق ليس كقولنا: تظن عمرًا منطلق، بالتمثيل على الفعل، وأن قولنا: ظني زيد ذاهب، يختلف عن قولنا: متى ظني أو متى ظنك زيد ذاهب؟

بدأت بالمصدر ولم تعمل، هذا قبيح، وبدأت بالمصدر لكن قبله استفهام، فمعنى ذلك: أن الاستفهام صار صدر كلام، وأن المصدر لم يعد باعتبار النظر مبتدأ به، وإنما كان قبله استفهام.

3. التصرف في المصدر:

ينقلنا بعد ذلك سيبويه إلى مثال به تتضح الحال، وهو قوله: وإن شئت قلت: متى ظنُّك زيدًا أميرًا؟ هذه ليست نقلة مفاجئة، وإنما هي مبنية على أمرين:

الأمر الأول: أنه -رحمه الله- ذكر الاستفهام قبل الظن، وبين أن دخول الاستفهام على الظن إنَّما حسّن الإلغاء، فكان كأنه يصالح بين متخاصمين: {ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ} [النساء: 114].

كأنه عاد بنا إلى أول القصة كما يقول هو أو كما يقول الزمخشري، فما أول القصة؟

أول القصة الإعمال، والإعمال متى يكون واضحًا وضوح الشمس في الضحى كما يقولون: إذا تصدر الفعل أو المصدر العامل بالحمل عليه.

إذن: من أول السطر نستطيع أن نقول ما قلناه قبل ذلك: هل الاستفهام إذا دخل على العامل من الفعل أو المصدر هل يؤثر في عمله؟

الجواب: لا، إذن: سيبويه ينتقل من دخول الاستفهام على المصدر الذي لم يعمل، إلى دخول الاستفهام على المصدر العامل، وكما قال في دخوله على الفعل، ومثل بـ"أين" و"هل" وقال: كأنك لم تذكرهما، يكون القياس على ما قاله قياسًا صحيحًا إذا قلنا: وإذا دخل الاستفهام على المصدر العامل يكون دخوله كلا دخول، يعني: كأن ذلك من باب الابتداء الحكمي، كأنه في حكم الابتداء، فلا بأس في أن تقول: ظنك زيدًا أميرًا، وتأتي بخبر، أو هذا ظنك، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، فإذا دخلت "متى" إن أردت أن تقيس على أسلوب سيبويه قلت: فمتى كأنك لم تذكرها بالقياس على ما قاله سيبويه في "متى" و"هل"؛ حيث قال: لم تذكرهما.

وهنا نستطيع أن نقيس على كلامه، فأنت قد قست على قوله في أداتي الاستفهام، لكنه ذكر مثنى، وأنت هنا تذكر مفردًا، والسبب واضح أنه حين مثل مع الفعل مثل بأداتين من أدوات الاستفهام، وحين مثل مع المصدر هنا قال: وإن شئت قلت: متى ظنك زيدًا أميرًا، كقولك: متى ضربك عمرًا، وكأنه يعود بك من التمثيل بالمفعولين إلى التمثيل بالمفعول الواحد، الكاف في الأصل فاعل الضرب، وقد أضيفت إليه من باب إضافة الفاعل إلى عامله، كما في قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ} [الحج: 40] وعمرًا التي كُتبت بالألف لتعرف الفرق بينها وبين عمر الممنوع من الصرف، كذلك ظنك، أضيف إلى الظن، وزيدًا إعرابه: مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة، وأميرًا إعرابه: مفعول به ثان منصوب، المفعول الأول زيدًا والمفعول الثاني أميرًا.

وقد جاء الأسلوب بالإعمال.

ثم يقول سيبويه: "وقد يجوز" أي أنه على قلة حين تدخل "قد" على المضارع، كأنه يستطرد أن تقول: عبد الله أظنه منطلق، وانتبهوا لهذا التركيب؛ لأن فيه شيئًا يخالف ما مضى.

التركيب الذي ذكره سيبويه هو: عبد الله أظنه منطلق، عبد: مرفوعة، ومنطلق: مرفوعة، فإن رفعت أنت بمعنى حذفت "أظنه" رجع التركيب إلى أصله، وهو عبد الله منطلق، عبد الله: مبتدأ باعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ومنطلق: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، معنى ذلك: أن أظن لم تعمل، لكن التعبير: ليس بـ"أظن"، وإنما التعبير بـ"أظنه"، فالمسألة في هذا الضمير: هل يعود هذا الضمير على عبد الله أم على شيء آخر؟

الجواب ما قاله سيبويه: وهو أن الضمير في "أظنه" لا يعود على عبد الله، وإنما يعود على الظن المتصيد، المفهوم من أظن، كأنك قلت: عبد الله أظن ظنًّا، أو أظن الظن- منطلق، أو أنه منطلق على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب.

أي فرق بين هذا الذي ذكره سيبويه -الآن- وبين ما ذكره قبل، حين قال: ومن قال: عبد الله ضربته، قال: عبد الله أظنه قائمًا؟

إن عبد الله أظنه الهاء ضمير عبد الله، ومن ثم كان التقدير: أظن عبد الله أظنه، كما قلت في عبد الله ضربته، ضربت عبد الله ضربته، لكن الأمر هنا مختلف، فالضمير في "أظنه" لا يعود على عبد الله، وهو مرفوع، نعم، فإن قال قائل: ولماذا؟ ألا تشتمل جملة الخبر على عائد؟ وقد تحدث العلماء في العائد أو الرابط وقالوا: إن جملة الخبر إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى لا بد أن تشتمل على عائد أو رابط، والأصل فيه أن يكون ضميرًا، ويلي الضمير اسم الإشارة: {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ} [الأعراف: 26] وإما وإما، فلماذا لا نقول: عبد الله أظنه كما قلنا: محمد خطه جميل؟

إذا قلت: عبد الله خطه جميل، أين المبتدأ وأين الخبر؟

عبد الله: مبتدأ، وخطه: مبتدأ ثان، وجميل: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

إذن: هو الرابط وهذا هو المعقول، لكنك قلت هنا: عبد الله أظنه منطلق، عبد الله مبتدأ، أين الخبر؟ منطلق.

يعني قول سيبويه: أظنه ليس خبرًا لعبد الله، فالأمر مختلف، عبد الله بيته قريب من المسجد الهاء تعود على عبد الله، لماذا؟ لأن جملة بيته من أولها خبر لعبد الله، عبد الله بيته قريب، عبد الله كتابه جميل، عبد الله مؤلفه جديد، عبد الله فكره سديد، كل ذلك فيه عائد، وفيه رابط، يعود على عبد الله المبتدأ؛ لأن أول شيء وجد فيه الرابط يعد أول جملة الخبر.

لكن الأمر مختلف، هنا نحن نقول: عبد الله أظنه منطلق، المبتدأ عبد الله والخبر منطلق، إذن: أظنه لا تعود على عبد الله، وإنما تعود على عبد الله متى إذا كان منصوبًا.

هذه الفروق أنعم وأدق من الحرير، هذه الفروق خطيرة، الذي لا يتدبرها لا يعرف الفرق بين أسلوب وأسلوب، وبين ما يصح وما لا يصح، لذلك كان التطبيق عليها واجبًا، نحن نطبق من قبيل الوجوب؛ لأنك سوف تسأل هذا السؤال، أو سوف يسألك أخوك أو زميلك أو تسأل أنت نفسك أو زميلك، فماذا تقول له؟

تقول له: متى يعود ضمير الظن على المتقدم؟

تقول: يعود ضمير الظن على المتقدم إذا كان منصوبًا في نحو: عبد الله أظنه قائمًا، والمعنى: أظن عبد الله أظنه قائمًا.

ولا يعود على المتقدم إذا كان مرفوعًا؛ لأن الخبر بعده من قبيل المفرد، لا من قبيل الجملة التي من الضرورة أن تحتاج إلى رابط، كأنك تريد أن تقول: عبد الله منطلق، ثم قلت: عبد الله أظنه منطلق، فأدخلت أظن والضمير فيها يعود على الظن المتصيد أو الذي تستنتجه من الكلام، والذي عبر عنه سيبويه -رحمة الله عليه- بقوله: ذاك أي ذاك الظن. فلنقرأ معًا عبارة سيبويه: حيث يقول: وقد يجوز أن تقول: عبد الله أظنه منطلق، تجعل هذه الهاء على ذاك، ما معنى ذاك؟

معنى ذاك هنا: على الظن، أي: عبد الله أظنه منطلق معناه: عبد الله أظن الظن، أو أظن ظنًّا، أو أظن ذاك الظن- أنه منطلق، على تفسير المعنى.

قال سيبويه: كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظن ذاك الظن، أو أظن ظني، إنَّما يضعف هذا إذا ألغيت؛ لأن الظن يلغى في مواضع أظن، حتى يكون بدلًا من اللفظ به، فكره إظهار المصدر ها هنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا.

من عادة سيبويه أنه يستطرد، والاستطراد النحوي يؤدي به إلى ذكر مسألة لا عنوان لها، ولا صلة لها بموضوع الباب، وهذا شأن العلماء الكبار؛ أستاذ الاستطراد في أدبنا العربي هو الجاحظ، الذي يولد المعنى من معنى، والمعنى من معنى وهكذا.

إن سيبويه ذكر سقيا، ونحن نحمد الله أنها من المقرر علينا، وأن المبرد ذكرها، وهي من الموضوعات المصادر التي جاءت بالنصب وحذف عاملها، لا يذكره أحد، سقيًا لك، ورعيًا لك، وهنيئًا لك، وأهلًا وسهلًا، ومصادر كثيرة ذكرها العلماء وسيبويه والمبرد وغيرهما، وذكرها ابن مالك الذي يسمى الناظم، وابن الناظم، وعلّق عليها وعلى أبيه، وموضوع كبير.

أنت تقول: سقيًا لك، ومعناه: سقى سقاك الله سقيا، لكن هذه المصادر مما حلت محل أفعالها، فهي لا تذكر الأفعال، لا تذكر كذلك.

يقول سيبويه هنا: المصدر لا يذكر هنا، يعني: لا يقال: عبد الله أظن الظن منطلق، يعني: كره إظهار المصدر ها هنا، كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا، سقيًا مصدر وهو منصوب، ولا بد أن يكون منصوبًا على شيء؛ يعني على عامل نصبه، هذا العامل الذي نصبه كـ شكرًا، أنت لا تقول: أشكرك شكرًا، العرب يكرهون ذلك، ومعنى ذلك: أنه كما قبح ذكر الفعل الذي انتصب عليه سقيًّا كره كذلك أن يذكروا المصدر في نحو هذا التركيب: عبد الله أظنه منطلق، فعبد الله: مبتدأ باعتبار أن لفظ عبد هي المبتدأ، ولفظ الجلالة: مضاف إليه، وأظنه: أظن: فعل مضارع والفاعل مستتر تقديره: أنا، والهاء تعود على المصدر المفهوم الذي يمكن تقديره إذا قلنا: عبد الله أظن الظن، إلا أن العرب لا تذكر هذا المصدر، كما أنها لا تذكر العامل في سقيًا، وفي نحوه من المصادر التي حلت محل الأفعال.

سيبويه مع أنه استطرد وذكر سقيًا، وبين في استطراده أنها من المصادر التي سوف يشرحها بعد، وأن عاملها لا يظهر، وربط بين ذلك وبين كراهية العرب لذكر المصدر الذي هو الظن في نحو قولنا: عبد الله أظنه منطلق.

كما فعل ذلك يستطرد في جمال فيقول: ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظني.

معنى هذا: إذا قلت: زيد أظن ذاك عاقل، كان أحسن من قولك: زيد أظن ظني عاقل، يعني: إذا لفظت بكلمة "ذاك" كان أحسن من لفظك بالمصدر؛ كان سيبويه يفتح أمامك آفاق الأساليب، ويوازن بين الأساليب، فإن ذكر الفعل أو ذاك أولى عنده من ذكر المصدر، كما أنه لا يظهر الفعل في سقيًا أبدًا، يقول: ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظني، فإذا قلت: زيد أظن ذاك عاقل، كان أحسن من قولك: زيد أظن ظني عاقل. فما إعراب قوله "زيد أظن ظني عاقل"؟

زيد: مبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وعاقل: خبره بإعراب القدامى -عليهم رحمة الله- إذن: أظن ظني كأجتهد اجتهادي، أعمل عملي؛ يعني الفعل الذي هو الفاعل والمفعول المطلق، ذكر المصدر هنا غير مستحب، إذا أردت أن تفصل أظن عن زيد الذي هو مبتدأ، وعن عاقل الذي هو خبر تقول: زيد أظن ذاك عاقل؛ لأن الكلام على اليقين، كما قال سيبويه في أول الباب، ثم طرأ له الشك، فوسط الفعل، وإن شاء أخره، والتأخير هو الباب، وهو الأصل الأصيل.

بعد ذلك يقول لك: إن الأفضل والأحسن أن تذكر كلمة "ذاك".

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ